منظمة العمل الدولية

مجلس الإدارة

الدورة 347، جنيف، 13-23 آذار/ مارس 2023

قسم وضع السياسات

POL

جزء التعاون الإنمائي

التاريخ: ١٥ شباط/ فبراير ٢٠٢٣
الأصل: إنكليزي

البند الثالث من جدول الأعمال

استعراض منتصف المدة لاستراتيجية التعاون الإنمائي لمنظمة العمل الدولية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥

غرض الوثيقة

تقدم هذه الوثيقة استعراض منتصف المدة لاستراتيجية التعاون الإنمائي لمنظمة العمل الدولية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥ وخطة تنفيذها. وتتابع القرار الذي اتخذه مجلس الإدارة في دورته ٣٤٠ (تشرين الأول/ أكتوبر - تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٠) والذي طلب فيه من المكتب إجراء استعراض منتصف المدة للاستراتيجية وخطة تنفيذها في عام ٢٠٢٣. ويتيح الاستعراض لمجلس الإدارة تقييم التقدم المحرز في دعائم الاستراتيجية الأربع: "١" الخدمات المقدمة إلى الهيئات المكونة؛ "٢" الشراكات من أجل اتساق السياسات؛ "٣" الشراكات من أجل توفير التمويل؛ "٤" الكفاءة ونتائج العمل اللائق والشفافية؛ كما يتيح توجيه المكتب في عملية التنفيذ المستمر للاستراتيجية. ومجلس الإدارة مدعو إلى أن يُحيط علماً باستعراض منتصف المدة للاستراتيجية وخطة تنفيذها، وأن يطلب من المدير العام مراعاة إرشادات مجلس الإدارة في المرحلة التالية من تنفيذ الاستراتيجية (انظر مشروع القرار في الفقرة ٣٨).

الهدف الاستراتيجي المعني: الأهداف الاستراتيجية جميعها.

النتيجة الرئيسية المعنية: النتيجة التمكينية ألف: معارف موثوقة وشراكات بالغة التأثير من أجل النهوض بالعمل اللائق.

الانعكاسات السياسية: لا توجد.

الانعكاسات القانونية: لا توجد.

الانعكاسات المالية: لا توجد.

إجراء المتابعة المطلوب: نعم.

الوحدة مصدر الوثيقة: إدارة الشراكات والدعم الميداني.

الوثائق ذات الصلة: الوثيقة GB.340/POL/6؛ الوثيقة GB.341/POL/4؛ الوثيقة GB.346/INS/8؛ الوثيقة GB.347/PFA/1؛ الوثيقة GB.347/INS/4.

توخياً للتقليل إلى أدنى حد من الأثر البيئي لأنشطة منظمة العمل الدولية، فإن وثائق مجلس الإدارة الصادرة قبل الدورات وبعدها لن تكون مطبوعة. أما الوثائق الصادرة أثناء الدورات فهي الوحيدة التي ستُطبع بعدد محدود وتوزع على أعضاء مجلس الإدارة. وجميع وثائق مجلس الإدارة متاحة على الانترنت على العنوان: www.ilo.org/gb.

◄ أولا - الخلفية

١. في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٠، طلب مجلس الإدارة من المكتب أن يقدم في عام ٢٠٢٣، استعراض منتصف المدة لاستراتيجية التعاون الإنمائي لمنظمة العمل الدولية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥ وخطة تنفيذها. ويقدم هذا الاستعراض معلومات عن التقدم المحرز في ثلاث سنوات ضمن الاستراتيجية الممتدة على ست سنوات (٢٠٢٠-٢٠٢٥) وخطة تنفيذها.

٢. ويستند هذا التقرير إلى العناصر الأساسية لاستراتيجية التعاون الإنمائي لمنظمة العمل الدولية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥ وخطة تنفيذها. وتعتمد خطة التنفيذ على أطر النتائج الحالية لمنظمة العمل الدولية، مثل المخرجات والمؤشرات في البرامج والميزانيات المعنية، وتستند إليها. وعليه، فإنّ هذا الاستعراض سوف يُكمل، ولن يكرر، الهيكل المقرر لوضع التقارير الاستراتيجية المقدمة إلى مجلس الإدارة عن طريق تقارير تنفيذ البرنامج وتقارير التقييم واستعراضات التقييم التوليفي والدراسات الجامعة عن فعالية منظمة العمل الدولية في تحقيق نتائج العمل اللائق وخطط عمل منظمة العمل الدولية الأخرى.

٣. ويقدم التقرير في البداية تقييماً شاملاً للتقدم الذي أحرزه المكتب في تنفيذ الاستراتيجية. ويقدم بعد ذلك آخر المستجدات بشأن عمل المكتب في إطار دعائم الاستراتيجية الأربع: "١" الخدمات المقدمة إلى الهيئات المكونة؛ "٢" الشراكات من أجل اتساق السياسات؛ "٣" الشراكات من أجل توفير التمويل؛ "٤" الكفاءة ونتائج العمل اللائق والشفافية. ويقترح في الختام، سبيلاً للمضي قدماً بالاستراتيجية وخطة تنفيذها حتى عام ٢٠٢٥.

٤. وينبغي قراءة هذا التقرير بالاقتران مع البنود الأخرى المدرجة على جدول أعمال مجلس الإدارة في دورته الحالية، ولا سيما مقترحات المدير العام بشأن البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٥ وآخر المستجدات بشأن التحالف العالمي من أجل العدالة الاجتماعية.

التحديات القائمة تتطلب تحقيق تعاون إنمائي فعال

٥. منذ آخر مرة ناقش فيها مجلس الإدارة هذا البند، شهد سياق التعاون الإنمائي تغيرات. وتعددية الأزمات التي يواجهها العالم اليوم - من نزاع واستمرار جائحة كوفيد-١٩ وأزمة تكلفة المعيشة وتغير المناخ - آخذة في تحويل المصالح الجيوسياسية، وهي تشكل تحدياً للنظام متعدد الأطراف. ويؤثر ذلك على سياق التعاون الإنمائي ويزيد الحاجة إلى أنواع مختلفة من التمويل والشراكات. ويتعرض التمويل الموجه خصوصاً لأغراض التنمية، إلى الضغوط ويواجه شركاء التمويل تحديات سياسية ومالية للحفاظ على مساهمات المساعدة الإنمائية الرسمية. وعلى الرغم من زيادة إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة ٨,٥ في المائة في عام ٢٠٢١، إلا أنّ هذه الزيادة كانت موجهة بشكل أساسي نحو الدعم المتعلق بمكافحة جائحة كوفيد-١٩ مثل التبرعات باللقاحات والمساعدات الإنسانية ودعم الاقتصاد الكلي.[١] ولا تزال مستويات الموارد بعيدة كل البُعد عن المستوى المطلوب لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية كي تفي بولايتها وتساعد على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.[٢]

٦. وأصبح التعاون الإنمائي الفعّال الذي يسترشد بمبادئ الملكية القطرية والتركيز على النتائج والشراكات الشاملة والشفافية والمساءلة المتبادلة، أمراً مهماً أكثر من أي وقت مضى. وأعاد أصحاب المصلحة في الشراكة العالمية من أجل تعاون إنمائي فعال تأكيد التزامهم بوضع هذه المبادئ موضع التنفيذ في قمة التعاون الإنمائي الفعّال لعام ٢٠٢٢، المعقودة في جنيف في الفترة من ١٢ إلى ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٢.[٣]

---

[١] انظر: "Official Development Assistance (ODA)" Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD).

[٢] انظر: Dag Hammarskjöld Foundation, *Financing the UN Development System: Joint Responsibilities in a World of Disarray*, 2022.

[٣] انظر:
Global Partnership for Effective Development Cooperation, "2022 Effective Development Co-operation Summit Declaration", 14 December 2022.

◄ ثانياً - الاستعراض

التعاون الإنمائي هو وسيلة رئيسية لعمل منظمة العمل الدولية

٧. لا تستطيع منظمة العمل الدولية دعم هيئاتها المكونة في تحقيق نتائج العمل اللائق، لا سيما على المستوى القطري، دون تعاون إنمائي. ويدعم التعاون الإنمائي لمنظمة العمل الدولية حوالي ١٢٠ بلداً وإقليماً. وتُستخدم جميع موارد منظمة العمل الدولية (المساهمات المقدّرة والمساهمات الطوعية) لتحقيق أولوياتها المحددة على الصعيدين القطري والعالمي بالتشاور مع الهيئات المكونة. وفي الفترة ٢٠٢٠ - ٢٠٢٢، مثلت المساهمات الطوعية ما يقرب من نصف الميزانية الإجمالية لعمل منظمة العمل الدولية.[٤]

٨. ومع مراعاة التغيرات في مشهد التعاون الإنمائي منذ عام ٢٠٢٠، تظل الاستراتيجية وخطة تنفيذها على قدر كبير من الأهمية. وأكد المدير العام عند توليه منصبه في عام ٢٠٢٢، على أهمية التعاون الإنمائي في المضي قدماً بالعدالة الاجتماعية والعمل اللائق. وتتجلى العناصر الرئيسية للاستراتيجية في مقترحات البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٥، التي تركز على الاتساق والتمويل على مستوى متعدد الأطراف والشراكات الموسعة والتعاون الإنمائي لدعم النتائج السياسية. وبرامج العمل الأربعة ذات الأولوية، ألا وهي - الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم؛ الانتقال العادل نحو اقتصادات ومجتمعات مستدامة بيئياً؛ العمل اللائق في سلاسل التوريد والإمداد؛ العمل اللائق من أجل الاستجابة للأزمات - مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بخطط التنمية لشركاء منظمة العمل الدولية. ويمكن أن تكون برامج العمل ذات الأولوية والمسرّع العالمي بشأن توفير فرص العمل والحماية الاجتماعية من أجل انتقال عادل (المسرّع العالمي)، نقاط دخول لزيادة التوعية وتقارب السياسات وعمليات التمويل، وتمويل المساعدة المقدمة من منظمة العمل الدولية والتعاون متعدد الأطراف، وهي جميعها عناصر ضرورية لتحقيق التحالف العالمي من أجل العدالة الاجتماعية.

التقدم المحرز حتى الآن والحاجة إلى تسريع الإجراءات وتحقيق النتائج

٩. وفقاً لتقييم تناول منظمة العمل الدولية وأجرته شبكة تقييم أداء المنظمات متعددة الأطراف في عام ٢٠٢١، "يُنظر إلى منظمة العمل الدولية على أنها قيمة مضافة مهمة لمنظومة الأمم المتحدة، بهيكلها الثلاثي بما في ذلك ممثلو نقابات العمال وأصحاب العمل وخبرتها التقنية ونشاطها المعياري بشأن معايير العمل. وتحشد برامج المنظمة شراكات متنوعة بشكل متزايد توفر إمكانات نمو كبيرة لمنظمة العمل الدولية؛ ولا سيما الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية التي تزيد من تأثير النشاط المعياري لمنظمة العمل الدولية من خلال المساعدة على ترجمة هذه المعايير إلى واقع ملموس".[٥]

١٠. ووجد تقييم شبكة تقييم أداء المنظمات متعددة الأطراف لعام ٢٠٢١ أنّ منظمة العمل الدولية هي شريك قوي ومنظمة تعتمد النقد الذاتي، وقد حملت الحوار الاجتماعي إلى صميم منظومة الأمم المتحدة ولديها تقييم قوي وإدارة قائمة على النتائج. ومع ذلك، أشار التقييم أيضاً إلى عدة أمور من بينها الحاجة إلى تحسين تصميم عمليات تدخل منظمة العمل الدولية والاستثمار في المسائل المشتركة، ولا سيما البيئة وتغير المناخ والاستغلال الجنسي والإساءة والتحرش والمساءلة أمام المستفيدين النهائيين. بالإضافة إلى ذلك، يتعيّن على المنظمة استنباط حلول جديدة لزيادة قدرتها الميدانية.[٦]

١١. وكان النظام الداخلي للمكتب من أجل تنسيق ورصد تنفيذ الاستراتيجية، قد أنشئ استجابةً لطلب مجلس الإدارة. ويُحسّن النظام عملية تتبع التقدم وزيادة المبادلات بشأن التعاون الإنمائي والشراكات عبر الأقاليم ومع المقر. وفي منتصف طريق تنفيذ الاستراتيجية، تم إحراز تقدم كبير في كل دعامة من الدعائم الأربع (انظر الجداول ١-٤). ويقدّم المزيد من التفاصيل في الأقسام الواردة أدناه.

---

[٤] بناءً على النفقات الفعلية في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢.

[٥] انظر:
Multilateral Organisation Performance Assessment Network (MOPAN), "MOPAN Assessment of the ILO: Overview", 2021

[٦] انظر: "MOPAN Assessment of the International Labour Organization (ILO)" (MOPAN).

◄ ثالثاً - آخر المستجدات بشأن دعائم الاستراتيجية الأربع

ثالثاً-١- الدعامة ١: الخدمات المقدمة إلى الهيئات المكونة

◄ الجدول ١- الدعامة ١: النتيجة ومجالات العمل

النتيجة: الخدمات المقدمة إلى الهيئات المكونة تضمن الملكية والأهمية والتركيز والاستدامة والأثر على المستوى القطري				
الإجراء١: خدمات تعاون إنمائي تلبي ما تحدد من احتياجات الهيئات المكونة الثلاثية لتنمية قدراتها استناداً إلى الأولويات وخطط تنمية القدرات المؤسسية.	**الإجراء ٢:** تعزيز امتلاك الهيئات المكونة لبرامج قطرية للعمل اللائق وبرامج ومشاريع تعاون إنمائي قائمة على الاحتياجات.	**الإجراء ٣:** دعم المشاركة الفعالة للهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية في عمليات البرمجة والشراكة للأمم المتحدة على المستوى القطري	**الإجراء ٤:** تعزيز تنمية القدرات والمبادلات بين النظراء وتوسيع نطاقها من أجل تعزيز العمل اللائق بين الهيئات المكونة والشركاء الآخرين عبر طرائق وشراكات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون المثلث.	**التقدم المحرز:** عُززت قدرة الهيئات المكونة فيما يتعلق بالمشاركة في عمليات البرمجة والشراكة للأمم المتحدة على المستوى القطري ومن خلال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون المثلث في مجالات سياسية مستهدفة. يتعيّن تسريع إعداد إرشادات لموظفي منظمة العمل الدولية بشأن تنمية قدرات الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية ومشاركتها في تصميم المشاريع وتنفيذها.

خدمات تلبي احتياجات الهيئات المكونة الثلاثية في مجال تنمية القدرات

١٢. تمشياً مع استراتيجية تنمية القدرات المؤسسية على نطاق منظمة العمل الدولية، يقوم المكتب بصياغة إرشادات بشأن تنمية القدرات مع التركيز على عمليات تقييم الاحتياجات والنُهج الابتكارية. وضماناً لأن تستعرض التقييمات بشكل منتظم مبادرات تنمية القدرات، انتهى المكتب في عام ٢٠٢٢ من إعداد مذكرة إرشادية بشأن تقييم تنمية القدرات،[٧] تحدد المبادئ والمتطلبات المشتركة لتقييم مبادرات تنمية القدرات. ومن شأن نتائج التقييم هذه أن تنير مبادرات تنمية القدرات والمساعدة التقنية المستقبلية لمنظمة العمل الدولية وأن تحسّنها. ويسعى البرنامج المخصص لتعزيز القدرة المؤسسية لمنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال، على النحو المتوخى في مقترحات البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٥، إلى تعزيز دعم منظمة العمل الدولية لمنظمات الشركاء الاجتماعيين وحشد الموارد لهذا الغرض وتقوية التحالفات مع شركاء التنمية.

تعزيز ملكية الهيئات المكونة

١٣. يشكل التشاور مع الهيئات المكونة في مرحلة التصميم الأولية للتدخلات أمراً بالغ الأهمية لضمان ملكيتها للتعاون الإنمائي القائم على الاحتياجات. ويلزم تدعيم الجهود، لا سيما على المستوى القطري، لتعزيز المشاركة في استحداث تدخلات التعاون الإنمائي وتوثيق التعاون بين الهيئات المكونة ومنظمة العمل الدولية وشركاء التنمية أثناء تنفيذها. وتمثل زيادة الدعم الأولي لإعداد مقترحات التعاون الإنمائي، مصحوبة بمكتب مساعدة ومنصة تصميم تعاونية، جزءًا من العمليات التنظيمية المحسّنة التي تمكّن موظفي منظمة العمل الدولية من التشاور بشكل أفضل عبر المكتب، بما في ذلك مع المتخصصين من العمال وأصحاب العمل. وتحظى مشاركة الهيئات المكونة في إدارة التعاون الإنمائي بالدعم هي الأخرى. وفي ١٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠٢٢، كان ٥٢ من أصل ٥٥ برنامجاً قطرياً نشطاً للعمل اللائق قد أنشأ لجنة توجيهية ثلاثية مسؤولة عن رصد التقدم والنتائج.

١٤. ويشكل الحوار الاجتماعي عنصراً أساسياً لضمان ملكية الهيئات المكونة. وتركّز بعض مشاريع التعاون الإنمائي على تعزيز قدرة الهيئات المكونة من أجل الحوار الاجتماعي والنهوض بها، في حين تتخذ بعض المشاريع الأخرى نهجاً أكثر تعميماً من خلال استخدام الحوار الاجتماعي كوسيلة للعمل. وأنشأ المكتب، كجزء من خطة عمل منظمة العمل الدولية بشأن الحوار الاجتماعي والهيكل الثلاثي للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٣، فريقاً استشارياً داخلياً لوضع مجموعة أدوات

[٧] انظر: ILO, *Guidance Note on the Evaluation of Capacity Development*, 2022.

سهلة الاستخدام توخياً لتعميم الحوار الاجتماعي في جميع النتائج السياسية لمنظمة العمل الدولية وفي البرامج القطرية للعمل اللائق والمشاريع.

١٥. ويتعيّن اتخاذ مزيد من الإجراءات، بما في ذلك من خلال الحوار الاجتماعي، لضمان مشاركة وملكية مجموعات الهيئات المكونة الثلاث في تصميم المشاريع وتنفيذها وتقييمها.

المشاركة الفعالة للهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية في عمليات البرمجة والشراكة للأمم المتحدة

١٦. في الدورة ٣٤٦ لمجلس الإدارة (تشرين الأول/ أكتوبر - تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٢)، قدم المكتب تقريراً عن مشاركة الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية في عمليات البرمجة والشراكة للأمم المتحدة، كجزء من عرض آخر المستجدات بشأن إصلاح الأمم المتحدة.[٨] وقد سعت المبادرات الإقليمية لمنظمة العمل الدولية إلى إذكاء وعي المنسقين المقيمين للأمم المتحدة وأفرقة الأمم المتحدة القطرية بشأن مشاركة الشركاء الاجتماعيين في التحليلات القطرية المشتركة وعمليات إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة. وبالتوازي مع ذلك، وُضعت أدوات الدعم أو جرى تحديثها لتسهيل إدماج برنامج العمل اللائق في عمليات الأمم المتحدة. وتشمل هذه الأدوات: التحديث المستمر لمنصة موارد العمل اللائق من أجل التنمية المستدامة؛ الدليل المرجعي النقابي بشأن التعاون الإنمائي المستدام للأمم المتحدة وبرنامج العمل اللائق؛[٩] دورة التعلم الإلكتروني للنقابات العمالية بشأن إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة وبرنامج العمل اللائق، استفاد منها ٤٧٥ مشاركًا وتم تنظيمها بالتعاون مع مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية؛[١٠] حزمة الأمم المتحدة المشتركة للتدريب بشان حقوق الإنسان، بما في ذلك معايير العمل الدولية؛ حزمة التدريب بشأن إصلاح أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة من خلال نهج بلدان الجنوب؛[١١] مساهمة منظمة العمل الدولية في حزمة التعلم المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة بشأن النهج القائم على حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وعدم ترك أحد متخلفاً عن الركب. كما تلقى أكثر من ٥٣٠ ممثلاً عن الهيئات المكونة تدريباً على التقييم في سياق أهداف التنمية المستدامة والأمم المتحدة.[١٢] وبات لدى المنسقين المقيمين للأمم المتحدة وأفرقة الأمم المتحدة القطرية أداة جديدة للتقييم الذاتي لتحسين إدماج حقوق الإنسان، بما في ذلك معايير العمل الدولية وتعليقات هيئات الإشراف التابعة لمنظمة العمل الدولية، في التحليلات القطرية المشتركة وأطر عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة. وتدعم منظمة العمل الدولية أيضاً إعداد تقارير تقييم معيارية تبيّن أهمية المعايير وتعليقات هيئات الإشراف بالنسبة إلى أولويات التنمية الوطنية. ويُنفذ ذلك من خلال التدريب المقدم إلى الهيئات المكونة وموظفي منظمة العمل الدولية في البلدان التي تم فيها نشر أطر عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة، لا سيما في آسيا والمحيط الهادئ وأفريقيا، وذلك بالتعاون مع مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية.

التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون المثلث لتعزيز العمل اللائق

١٧. عززت المبادرات الإنمائية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون المثلث قدرة الهيئات المكونة على تشجيع الوصول إلى العمل اللائق بالترافق مع استكشاف شراكات جديدة تمويلية وغير تمويلية فيما بين بلدان الجنوب والتعاون المثلث بفضل الدعم المقدم من عدة جهات من بينها البرازيل والصين والهند وبنما. ومنذ عام ٢٠٢٠، أطلقت منظمة العمل الدولية بالتعاون مع مركز التدريب الدولي التابع لها، ٧٠ مشروعاً للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون المثلث عبر الأقاليم الخمسة، شملت ٨٥ بلداً وأنشطة عالمية. وعززت هذه المشاريع المبادلات بين النظراء في مجالات مثل خدمات العمالة والهجرة والتمكين الاقتصادي للمرأة وسياسات العمالة والمهارات ومكافحة عمل الأطفال والوظائف الخضراء وأهداف التنمية المستدامة وإصلاح الأمم المتحدة والسمة غير المنظمة والسلامة والصحة المهنيتين والسياحة المستدامة والحد من مخاطر الكوارث. ودعمت منظمة العمل الدولية أيضاً توصيات الآلية المشتركة بين الوكالات التابعة لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، الصادرة في عام ٢٠٢١، ومتابعة مؤتمر الأمم المتحدة بشأن التعاون فيما

---

[٨] الوثيقة GB.346/INS/8.

[٩] انظر:
ILO, *United Nations Sustainable Development Cooperation and the Decent Work Agenda: A Trade Union Reference Manual*, 2020.

[١٠] انظر: ITCILO, "Trade Union eLearning Course on the UNSDCF and the Decent Work Agenda".

[١١] انظر:
South–South Meeting Point, "E-course: Agenda 2030, the UN Reform and Decent Work with a South–South approach".

[١٢] انظر: ILO, "Evaluating the Decent Work Agenda in the SDG era: A training programme for Constituents".

بين بلدان الجنوب، الذي نُظم في إطار خطة عمل بوينس آيرس من خلال دعم تعلّم النظراء الممارسات الجيدة والأدوات في اجتماع نقاط الاتصال فيما بين بلدان الجنوب،[١٣] وفي المعرض العالمي للتنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب لعام ٢٠٢٢.[١٤]

ثالثاً-٢- الدعامة ٢: الشراكات من أجل اتساق السياسات

◄ الجدول ٢- الدعامة ٢: النتيجة ومجالات العمل

النتيجة: تعزيز العمل اللائق من خلال تحقيق تقارب أوثق في الإجراءات السياسية، مدعومة بالقدرات المناسبة والتمويل الكافي				
الإجراء ١: تعزيز الميزة النسبية لمنظمة العمل الدولية وبرنامج العمل اللائق في الشراكات العالمية متعددة أصحاب المصلحة والتحالفات والشبكات، بما في ذلك مع الأمم المتحدة على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية.	**الإجراء ٢:** زيادة التعاون مع المؤسسات المالية الدولية بما في ذلك مصارف التنمية الإقليمية متعددة الأطراف من أجل المزيد من الاتساق السياسي وسعياً إلى تمويل نتائج العمل اللائق على المستوى القطري.	**الإجراء ٣:** تنمية قدرات الهيئات المكونة وتعزيز شراكات منظمة العمل الدولية مع الهيئات الفاعلة الإنمائية ضمن إطار مبادرات التمويل الوطنية المتكاملة التي تعزز العمل اللائق.	**الإجراء ٤:** زيادة التعاون مع القطاع الخاص والجهات الفاعلة الأخرى غير الحكومية (على غرار المنظمات غير الحكومية أو الجامعات) بهدف الارتقاء بقدراتها ومعارفها وخبراتها سعياً نحو تحقيق أهداف منظمة العمل الدولية بشأن العمل اللائق.	**التقدم المحرز:** أرسيت الشراكات من أجل تحقيق الاتساق السياسي وتمويل السياسات، وكان المسرّع العالمي في جوهرها. يتعيّن توسيع نطاق خدمات منظمة العمل الدولية للهيئات المكونة بشأن الدعم السياسي والتمويل وإدراج العمل اللائق في أطر التمويل الوطنية المتكاملة وأطر عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة.

تعزيز الميزة النسبية لمنظمة العمل الدولية وبرنامج العمل اللائق في الشراكات متعددة أصحاب المصلحة والتحالفات والشبكات

١٨. انخرطت منظمة العمل الدولية في شراكات على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية للمضي قدماً بالبرامج المتعلقة بالعمالة والحماية الاجتماعية وعمل الأطفال والعمل الجبري والهجرة والتمويل الاجتماعي والمهارات والسلامة والصحة المهنيتين والانتقال العادل. وتتعاون الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية مع مجموعة واسعة من الشركاء، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والمؤسسات المالية الدولية وطيف واسع من أصحاب المصلحة. وقد شاركت في البحوث وتبادل المعارف وبناء القدرات والبرامج القطرية الرائدة. وعلى سبيل المثال، وضع مجلس التعاون المشترك بين الوكالات بشأن الحماية الاجتماعية، والشراكة العالمية للحماية الاجتماعية الشاملة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مجموعة من أدوات التقييم لتصميم تحليلات الشركاء وتوصياتهم السياسية وتنفيذها، في حين أَنشأت مبادرة العمل المناخي من أجل الوظائف مركزاً عالمياً للابتكار بشأن التحول العادل وآلية تمويل مجمّعة من أجل المساعدة التقنية على المستوى القطري. وفي إطار التحالف ٨-٧ ومتابعةً لنداء ديربان بشأن العمل من أجل القضاء على عمل الأطفال، قام ٣٠ بلداً من البلدان الرائدة بتسريع الإجراءات بشأن الأطفال والعمل الجبري، بما في ذلك عن طريق تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في المبادرة الإقليمية من أجل جعل أمريكا اللاتينية والكاريبي منطقة خالية من عمل الأطفال. وعلى الصعيد الإقليمي، استخدم نهج وطريقة الشراكة بين أصحاب المصلحة المتعددين توخياً للتفاعل مع شركاء أساسيين مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا والاتحاد الأفريقي.

زيادة التعاون مع المؤسسات المالية الدولية

١٩. زاد المكتب من تعاونه مع المؤسسات المالية الدولية، بما في ذلك مصارف التنمية الإقليمية متعددة الأطراف. وعلى سبيل المثال، في عام ٢٠٢١ اتفقت منظمة العمل الدولية وصندوق النقد الدولي على تعزيز تحقيق غاية أهداف التنمية المستدامة ١-٣ بشأن تنفيذ نُظم وتدابير مناسبة للحماية الاجتماعية لصالح الجميع على المستوى الوطني والغاية ٣-٨ بشأن تحقيق التغطية الصحية الشاملة من خلال اعتماد تمويل مناسب ومستدام وسليم لنُظم الحماية الاجتماعية، بما في ذلك أرضيات الإنفاق الاجتماعي وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية ليشمل الجميع. ويجري تعزيز التعاون مع مصرف

[١٣] انظر: South–South Meeting Point.

[١٤] انظر: "Global South–South Development Expo 2022".

التنمية الأفريقي على المستويين القطري والإقليمي. فعلى سبيل المثال، وضعت منظمة العمل الدولية ومصرف التنمية الأفريقي معاً "مؤشر الوظائف" لاستثمارات المصرف، يمكن تكراره أيضاً في استثمارات المؤسسات المالية الدولية الأخرى. وفي عام ٢٠٢٢، دخلت منظمة العمل الدولية ومصرف التنمية الآسيوي في شراكة للمضي قدماً بالعمل اللائق على المستوى القطري، مع التركيز على الحماية الاجتماعية. وسعى مصرف التنمية الآسيوي أيضاً إلى الحصول على خبرة منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل كجزء من عمله بشأن المعايير الاجتماعية في تمويل سلسلة التوريد والإمداد. وفي أمريكا اللاتينية، عملت منظمة العمل الدولية ومصرف التنمية في أمريكا اللاتينية معاً على تحسين السياسات الوطنية لتنمية المهارات من خلال إنشاء أطر وطنية للمؤهلات. وفي الختام، مهدت شراكة منظمة العمل الدولية مع البنك الإسلامي للتنمية [١٥] الطريق لتعزيز عمل منظمة العمل الدولية في مجال البحث والإحصاء وتنمية القدرات وتمكين الشباب والمساواة بين الجنسين والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون المثلث.

إشراك الشركاء الاجتماعيين في النقاشات حول تمويل العمل اللائق

٢٠. تدعم منظمة العمل الدولية البحوث المتعلقة باستراتيجيات التمويل الجديدة والإرشادات بشأن أطر تمويل وطنية متكاملة أكثر شمولاً من شأنها أن تشمل وجهات نظر الشركاء الاجتماعيين في الميزنة المستدامة كأدوات إضافية رئيسية لدعم وتوجيه القرارات المتعلقة بالسياسة، بالترافق مع تقاسم الممارسات الجيدة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

٢١. و في ظل التعاون مع مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية، أدت عدة نسخ من الدورة التدريبية بشأن تمويل العمل اللائق من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون المثلث [١٦]، إلى تعزيز قدرة الهيئات المكونة على المشاركة بفعالية في حوارات التمويل والتواصل مع عمليات التمويل دون الإقليمية المرتبطة ببرنامج العمل اللائق. ويوفر الدور الريادي الذي تضطلع به منظمة العمل الدولية في المسرّع العالمي إمكانات كبيرة للمضي قدماً في تحقيق الحلول السياسية المتكاملة وبرنامج التمويل بالشراكة مع الهيئات المكونة والأمم المتحدة والبنك الدولي والمؤسسات المالية الدولية الأخرى، فضلاً عن الشركاء متعددي الأطراف.

زيادة التعاون مع القطاع الخاص

٢٢. في إطار التعاون مع الشركات والجهات الفاعلة الأخرى غير الحكومية، عززت منظمة العمل الدولية اتساق السياسات والتعاون في سلاسل توريد وإمداد المنسوجات والأغذية، ولا سيما في أفريقيا وآسيا. وزادت الشبكة العالمية للأعمال والإعاقة التابعة لمنظمة العمل الدولية أيضاً من انتشارها في سلاسل التوريد والإمداد. ومنذ عام ٢٠٢٠، انضمت ١٥ منشأة أخرى متعددة الجنسية إلى الشبكة ليصل إجمالي عدد المنشآت المشاركة إلى ٣٦ منشأة، بالإضافة إلى أربع شبكات أعمال وطنية وشبكات للإعاقة تم إنشاؤها بدعم من الشبكة.

ثالثاً-٣- الدعامة ٣: الشراكات من أجل توفير التمويل

◄ الجدول ٣- الدعامة ٣: النتيجة ومجالات العمل

النتيجة: زوّد التمويل الطوعي المكتب بوسائل قيّمة للاستجابة لاحتياجات الهيئات المكونة والقيام بذلك بسرعة وعلى نحو استراتيجي			
الإجراء ١: تعزيز إدماج التعاون الإنمائي لمنظمة العمل الدولية في برنامج عمل منظمة العمل الدولية عن طريق حشد موارد تستند بوضوح إلى احتياجات التمويل المحددة في منظمة العمل الدولية حسب النتيجة السياسية أو الموضوع الرئيسي أو البلد/ الإقليم.	**الإجراء ٢**: توسيع مصادر وطرائق التمويل الطوعي من أجل تمويل غير مرصود وتمويل مرصود على نحو طفيف.	**الإجراء ٣**: توسيع مصادر وشراكات التمويل الطوعي وتنويعها.	**التقدم المحرز:** استمر تمويل نشاط منظمة العمل الدولية عند مستويات السنوات السابقة على الرغم من بيئة التمويل التنافسية المتزايدة، ويقدم معظمه من خلال المساهمات المرصودة. ينبغي توجيه المزيد من الجهود نحو تنويع مصادر التمويل الطوعي، بما في ذلك مع المؤسسات المالية الدولية والتمويل المحلي والقطاع الخاص والجهات الفاعلة الأخرى غير الحكومية والشركاء الجدد وشركاء التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون المثلث.

[١٥] انظر: Islamic Development Bank, "IsDB and ILO Sign MoU to Facilitate Cooperation", 14 November 2022.

[١٦] انظر: South–South Meeting Point, "Financing Decent Work: A Global South Perspective".

حشد الموارد لبرنامج عمل منظمة العمل الدولية

٢٣. تمشياً مع ميثاق التمويل للأمم المتحدة، أدار المكتب حواري تمويل منظمين بشأن الحماية الاجتماعية[١٧] وتنمية المهارات[١٨] على التوالي. وجمع هذان الحواران الاستراتيجيان بين الهيئات المكونة وشركاء التنمية والتمويل وموظفي منظمة العمل الدولية حول شراكة المنظمة المحددة بوضوح واحتياجات التمويل من أجل تحقيق نتيجة سياسية أو برنامج تعاون إنمائي واسع النطاق. وقد أسفرا عن عرض محسّن لمنظمة العمل الدولية بشأن طرائق التمويل الجماعي ومتعدد الشركاء، فضلاً عن زيادة اهتمام شركاء التمويل بطرائق توفر مكاسب تتسم بالكفاءة والفعالية، وفرص العمل المتسق. وسيطبق المكتب الدروس المستخلصة في مجال حشد موارده للفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٥، على سبيل المثال فيما يتعلق بالموضوعات التي تشملها برامج العمل ذات الأولوية.

٢٤. والتواصل ضروري لحشد الموارد وإقامة الشراكات. وقد نفذ المكتب، من خلال منصة أصوات منظمة العمل الدولية وأشرطة الفيديو "منظمة العمل الدولية في العمل" وقصص التأثير بشكل أوسع نطاقاً، حملة تواصل حثيثة لزيادة إطلالة برامج المنظمة ومشاريعها في مجال التعاون الإنمائي وتأثيرها. والهدف من ذلك هو تسليط الضوء على الشراكات الحالية وتزويد الشركاء المحتملين بالأدلة على أنّ منظمة العمل الدولية شريك إنمائي موثوق وجذاب يوفر القيمة مقابل المال. وتعزز جهود التواصل هذه العمل المتعلق بنتيجة سياسية رئيسية معينة أو موضوع سياسي رئيسي معين، ويحدد توقيتها بحيث تتزامن مع الأيام والأحداث الدولية المعنية، وفي الوقت الذي تكون فيه المسائل المتعلقة بعالم العمل مدرجةً في البرامج الإخبارية العالمية. وسيستمر بذل المزيد من جهود التواصل الاستراتيجية لتوضيح الميزة النسبية لمنظمة العمل الدولية في عام ٢٠٢٣ وما بعده، بما في ذلك ما يتعلق ببرامج العمل ذات الأولوية.

التمويل غير المرصود والتمويل المرصود على نحو طفيف يمثل حصة صغيرة من المساهمات الطوعية لمنظمة العمل الدولية

٢٥. يمثل التمويل الطوعي الأساسي (الحساب التكميلي للميزانية العادية) والتمويل المرصود على نحو طفيف حصة صغيرة نسبياً من التمويل الطوعي لمنظمة العمل الدولية، إذ أنّ معظم المساهمات الطوعية هي لمشاريع محددة. وقد بُذلت جهود متسقة للترويج لطريقة الحساب التكميلي للميزانية العادية مع شركاء التمويل. واستلمت منظمة العمل الدولية ٥٠,٩ مليون دولار أمريكي في شكل مساهمات في الحساب التكميلي للميزانية العادية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢ من بلجيكا والدانمرك وفرنسا (التي انضمت إلى مجموعة شركاء تمويل الحساب التكميلي للميزانية العادية في عام ٢٠٢٠) وألمانيا وإيطاليا ولكسمبرغ وهولندا والنرويج والسويد، مما يمثل زيادة تفوق ١٧ مليون دولار أمريكي مقارنة بالفترة ٢٠١٧-٢٠١٩. وأعد المكتب تحديثات منتظمة عن نتائج وتأثير استثمارات الحساب التكميلي للميزانية العادية عبر مجموعة مختارة من البلدان، بما في ذلك من خلال زيارة قطرية افتراضية إلى مصر في عام ٢٠٢١ وزيارة قطرية حضورية إلى كوت ديفوار في عام ٢٠٢٢، عززت أيضاً هذه الطريقة في صفوف مساهمين محتملين في الحساب التكميلي للميزانية العادية.[١٩] وينكب المكتب باستمرار على تحسين الاستخدام الاستراتيجي للموارد القيّمة للحساب التكميلي للميزانية العادية، بالاستناد إلى أمور من بينها الاستعراضات والتقييمات المنتظمة للاستفادة من مساهمات الحساب التكميلي بهدف تعزيز الشراكات والتمويل على المستوى القطري. ويقدّم عدد قليل من شركاء التمويل فحسب مساهمات مرصودة على نحو طفيف. فعلى سبيل المثال، تدعم السويد الموضوعات الشاملة مثل الرابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، وتغير المناخ والمساواة بين الجنسين، وتمول النرويج النتائج السياسية لمنظمة العمل الدولية بشأن الحوار الاجتماعي والمهارات والمساواة بين الجنسين.

المحافظة على مصادر التمويل الطوعي

٢٦. بيّنت الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢ قوة شراكات منظمة العمل الدولية، إذ واصل شركاء التمويل المساهمة في عمل منظمة العمل الدولية على الرغم من الأثر الاقتصادي السلبي لجائحة كوفيد-١٩. وبلغ إجمالي الموافقات الجديدة للمكتب[٢٠] على التمويل الطوعي في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢ ما يزيد قليلاً على ١ مليار دولار أمريكي، بمتوسط ٣٤٠ مليون دولار أمريكي سنوياً،

---

[١٧] انظر:
ILO, "ILO's Global Flagship Programme on Building Social Protection Floors for All Launches its Second Phase, Extending Support to 50 Focus Countries and Aiming to Improve the Lives of 60 Million People", 7 October 2021.

[١٨] انظر: ILO, "ILO Skills Structured Funding Dialogue".

[١٩] انظر: ILO, "RBSA".

[٢٠] على سبيل المثال، شكلت موافقات عام ٢٠٢٢ المبالغ التي وقعت بشأنها منظمة العمل الدولية وشركاؤها المموّلون اتفاقاً في عام ٢٠٢٢.

محققة بذلك استمراراً في الاتجاه المتمثل في زيادة الموافقات التي لوحظت منذ عام ٢٠١٧. وبشكل عام، كانت مجالات العمل سعياً إلى إنهاء عمل الأطفال والعمل الجبري وتوفير الحماية الاجتماعية والمهارات والاستثمار كثيف العمالة وتنمية المنشآت، من بين مجالات العمل الأكثر تمويلاً في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢.

٢٧. واستحوذ ما مجموعه ٢٠ شريكاً تمويلياً على ما يقرب من ٩٦ في المائة من المساهمات الطوعية، وكانت المفوضية الأوروبية والولايات المتحدة والأمم المتحدة أكبر ثلاث جهات مساهمة. وتمشياً مع الاتجاهات طويلة الأمد، ظل شركاء التنمية ثنائيو ومتعددو الأطراف أكبر مصدر للتمويل الطوعي، إذ أنهم يمثلون ٥٩,٧ في المائة من إجمالي الموافقات في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢، تليهم المفوضية الأوروبية (١٥,٩ في المائة)[٢١] والأمم المتحدة (١٢,٤ في المائة) والشراكات بين القطاعين العام والخاص (٥,٢ في المائة) والتمويل الإنمائي المحلي (٤,٧ في المائة) والمؤسسات المالية الدولية (٢,١ في المائة). وتتأتى غالبية التمويل الإنمائي المحلي من البلدان النامية، بما في ذلك البلدان متوسطة الدخل (انظر الملحق للاطلاع على لمحة عامة عن التمويل الطوعي).

حشد استراتيجي للموارد

٢٨. نفذ المكتب شراكة استشرافية ونهجاً تمويلياً راعى فيه النتائج المتوقعة لكل نتيجة سياسية والاحتياجات المقابلة كنقطة انطلاق. وفيما يتعلق بالتمويل المقدم من الأمم المتحدة، ستستمر الجهود المشتركة لحشد الموارد من أجل تنفيذ أطر عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة والبرامج القطرية للعمل اللائق. وتشمل هذه الجهود الحصول على المزيد من الموارد لبرامج الأمم المتحدة المشتركة من الصناديق الاستئمانية متعددة الشركاء للأمم المتحدة الموجهة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة أوالهجرة أوإدماج الإعاقة أو المسرّع العالمي. وسيستمر المكتب في السعي إلى عقد شراكات تمويل مباشر بين الوكالات مع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة الأخرى، ومع مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب أو إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وستُعمق الشراكات، على سبيل المثال مع البرازيل والصين والكويت وبنما، وستُكثف عملية التواصل مع الشركاء الجدد الآخرين.

٢٩. ويوفر تركيز منظمة العمل الدولية المتجدد على العمل اللائق في سلاسل التوريد والإمداد والاستثمار والتجارة فرصاً أكبر للشراكة مع الجهات الفاعلة الخاصة وغير الحكومية. ومن شأن المتابعة المعجّلة لتوصيات التقييم رفيع المستوى لشراكات منظمة العمل الدولية بين القطاعين العام والخاص،[٢٢] بما في ذلك تبسيط عملية الموافقة على هذه الشراكات بالترافق مع تطبيق العناية الواجبة الضرورية، أن تدعم تحقيق هذا الهدف.

٣٠. وستعتمد منظمة العمل الدولية على خبرتها في اتباع طرائق الشراكة المتنوعة مع المؤسسات المالية الدولية، مثل مصرف التنمية الأفريقي والبنك الإسلامي للتنمية من أجل تقديم المساعدة التقنية للدول الأعضاء أو من خلال المنح المقدمة من الصناديق الاستئمانية المواضيعية أو مرافق الدعم أو صناديق مجابهة التحديات. كما تظل خبرة منظمة العمل الدولية في مجال الضمانات الاجتماعية، لا سيما في مجال المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، مجال نمو محتملاً للشراكات مع المؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية، ولأغراض التمويل المحلي أيضاً.

[٢١] يشمل ذلك المساهمات المقدمة من المنظمات الحكومية الدولية الأخرى، التي تمثل أقل من ١ في المائة من النسبة الإجمالية.

[٢٢] ILO, *Independent Evaluation of ILO's Public–Private Partnerships, 2008–18*, September 2019.

ثالثاً- ٤ - الدعامة ٤: الكفاءة ونتائج العمل اللائق والشفافية

◄ الجدول ٤ - الدعامة ٤: النتيجة ومجالات العمل

النتيجة: تحسين جودة أنشطة منظمة العمل الدولية في التعاون الإنمائي من حيث تركيزها على النتائج والفعالية والإطلالة والشفافية				
الإجراء ١: تعزيز إدارة منظمة العمل الدولية القائمة على النتائج عن طريق تحسين المساءلة والرصد ووضع التقارير والشفافية فيما يتعلق بطريقة استغلال الموارد وتحقيق النتائج.	**الإجراء ٢:** التحسين المستمر للأداء التنظيمي والتعلم في منظمة العمل الدولية، وتوفير خدمات قطرية سريعة عن طريق توسيع استخدام نماذج الخدمة الموجودة، وإطلاق نماذج جديدة، بما في ذلك تعزيز ونشر القدرة على التدخل السريع لمنظمة العمل الدولية بمشاركة المقر والمكاتب الميدانية ومركز التدريب الدولي التابع للمنظمة.	**الإجراء ٣:** تعزيز الأداء التنظيمي في تلبية معايير منظمة العمل الدولية ومعايير الأمم المتحدة للمساءلة، بما في ذلك عن طريق التعاون الإنمائي، في مجالات مثل الاستدامة البيئية والاجتماعية.	**الإجراء ٤:** تحسين نشر وإطلالة نتائج منظمة العمل الدولية والميزة النسبية لمنظمة العمل الدولية في الشراكات من أجل العمل اللائق.	**التقدم المحرز:** إنّ أداء المكتب في مجالات الشفافية والخدمات القطرية والتواصل، هو على المسار الصحيح بشكل عام، في حين أنّ مسألة التواصل بشأن الميزة النسبية لمنظمة العمل الدولية في الشراكات، بما في ذلك دراسة الجدوى، لا يزال يتعيّن تطويرها. وهناك حاجةٌ إلى القيام بمزيد من العمل بشأن إطار الاستدامة البيئية والاجتماعية لمنظمة العمل الدولية من أجل تعزيز المساءلة أمام المستفيدين النهائيين، بما في ذلك من خلال اتخاذ تدابير مكافحة الاستغلال الجنسي والإساءة والتحرش.

تحسين المساءلة والرصد ووضع التقارير والشفافية

٣١. أحرز المكتب تقدماً نحو زيادة القيمة مقابل المال وتعزيز الشفافية. ومنذ عام ٢٠٢٢، نشرت منظمة العمل الدولية المزيد من بياناتها المالية وبيانات النتائج المحققة وفقاً لمعيار مبادرة شفافية المساعدة الدولية. وأدّت عملية النشر الآلي التابعة لمبادرة شفافية المساعدة الدولية، التي أصبحت الآن مؤتمتة، إلى تحسين جودة منشورات بيانات منظمة العمل الدولية وتواتر صدورها. وباتت بيانات منظمة العمل الدولية متاحة الآن للجمهور على منصات بيانات مفتوحة تستضيفها مبادرة شفافية المساعدة الدولية ولجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والأمم المتحدة. ويدعم تحسين الوصول إلى بيانات منظمة العمل الدولية الإدارة التكيفية ويسمح للهيئات المكونة والشركاء والمستفيدين والجمهور عموماً باستخدام البيانات لأغراض الاطلاع والتنسيق والتعلم والتواصل والمساءلة. وسيواصل المكتب تحسين جودة بياناته وشموليتها وموثوقيتها.

زيادة الأداء التنظيمي والتعلم والسلاسة

٣٢. قدمت جائحة كوفيد-١٩ درساً في الحاجة إلى مرونة على صعيد الميزانية. واعتمدت منظمة العمل الدولية تدابير مبتكرة واستباقية لإتاحة استجابة سريعة على جميع المستويات، بما في ذلك تكييف الميزانية العادية والتمويل الطوعي. وباتت منظمة العمل الدولية في الوقت الحاضر، في وضع أفضل لتشجيع ثقافة التحسين المستمر في استحداث استجابات سريعة ومبتكرة في تقديم خدماتها.[٢٣] ويعمد المكتب إلى إدماج الدروس المستخلصة من التقييمات في الاستراتيجيات المؤسسية وقد عزز الطابع القائم على الأدلة في سياساته وتدخلاته. ويقدم تقارير سنوية إلى مجلس الإدارة عن أدائه التنظيمي والتعلم كجزء من تقرير تقييمه السنوي وسيواصل معالجة المسائل المنهجية من أجل تحقيق الحد الأمثل من الفعالية الشاملة.

٣٣. إنّ كفاءات الموظفين عنصر أساسي في أداء منظمة العمل الدولية. ومنذ عام ٢٠٢٠، نظّم المكتب بالتعاون مع مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية، رحلات تعلم بشأن التعاون الإنمائي لموظفي المنظمة تقدم رؤى ومهارات وأدوات جديدة لتمكين الموظفين ودعمهم من أجل المساهمة بشكل أفضل في إقامة شراكات مع أصحاب المصلحة المتعددين والتصميم القائم على النتائج لمشاريع التعاون الإنمائي والتواصل بشأن النتائج والمشاركة مع مبادرات الأمم المتحدة المشتركة، بما في ذلك من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وفي عام ٢٠٢١، استفاد ١ ٥٣٦ موظفاً من

[٢٣] انظر: ILO, *Independent High-Level Evaluation of ILO's COVID-19 Response 2020–22*, 2022.

موظفي منظمة العمل الدولية من رحلات التعلم بشأن التعاون الإنمائي. واستمر تقديم التعلم لموظفي منظمة العمل الدولية، بالاقتران مع مجتمع ممارسة عبر الإنترنت في مجال التعاون الإنمائي، في الفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣ وتناول مواضيع جديدة مثل شفافية منظمة العمل الدولية.

الوفاء بمعايير منظمة العمل الدولية والأمم المتحدة في مجال الاستدامة البيئية والاجتماعية

٣٤. قامت لجنة الاستدامة البيئية التابعة لمنظمة العمل الدولية، كجزء من الأعمال التحضيرية لتنفيذ إطار منظمة العمل الدولية بشأن الاستدامة البيئية والاجتماعية، بوضع قائمة مرجعية لفحص المخاطر البيئية والاجتماعية واختبارها على أساس تجريبي، فضلاً عن مذكرة إرشادية موجهة إلى موظفي منظمة العمل الدولية بشأن معالجة المخاطر البيئية والاجتماعية والاستدامة في تصميم المشاريع. ونشر المكتب أيضاً مبادئ توجيهية بشأن الضمانات البيئية والاجتماعية للمشاريع التي تشجع الاستثمار كثيف العمالة.[٢٤] وترسي هذه الخطوات الأولية الأساس لنهج مؤسسي يتجلى في إطار الاستدامة البيئية والاجتماعية على نطاق المكتب، وينبغي أن يضمن إدماجاً أكثر منهجية للاستدامة البيئية والاجتماعية، بما في ذلك اتخاذ التدابير لمكافحة الاستغلال الجنسي والإساءة والتحرش، في تصميم أنشطة منظمة العمل الدولية المدعومة من خلال التمويل العادي أو الطوعي وتنفيذها ورصدها وإدارة المخاطر المتعلقة بها.

تعزيز التواصل بشأن الميزة النسبية لمنظمة العمل الدولية

٣٥. وسّع المكتب نطاق منتجات التواصل ونُهجه مما زاد من إطلالة نتائج منظمة العمل الدولية وأثرها على حياة الأشخاص (انظر أيضاً القسم ثالثاً - ٣ أعلاه). وقد عزز فريق الاتصال العالمي التابع لمنظمة العمل الدولية تحقيق تعاون وتعلم أكبر نطاقاً عبر الأقاليم. ولا تزال مسألة وضع منظمة العمل الدولية أدلة وجيهة لصالح الاستثمار في مجال العمل اللائق بحاجة إلى تطوير لدعم الشراكات والتوعية، بما في ذلك التحالف العالمي من أجل العدالة الاجتماعية. وباتت عملية وضع منهجية لتقدير تكاليف خدمات منظمة العمل الدولية تسير في المسار المقرر لها وستدعم التواصل بشأن الميزة النسبية لمنظمة العمل الدولية.

◄ رابعاً - المضي قدماً

٣٦. ستحقق المرحلة التالية من التنفيذ مزيداً من النتائج من خلال تطبيق أكثر انتظاماً للأدوات والنُهج المستحدثة ومن خلال تسريع التقدم في المجالات التي أبرزتها هذه الوثيقة.

٣٧. ومن شأن الهيكل التنظيمي الجديد الذي وضعه المدير العام أن يتيح إقامة علاقات وشراكات واتصالات خارجية موسعة ومتماسكة بالإضافة إلى تعاون أكثر دينامية في إطار "منظمة عمل دولية واحدة" عبر المجموعات الأربع وبين مختلف الأقاليم والمقر. علاوةً على ذلك، من شأن زيادة قدرة منظمة العمل الدولية على المستوى القطري أن تعزز الخدمات المقدمة إلى الهيئات المكونة للمنظمة عن طريق إقامة شراكات وتعاون إنمائي في صميم هذه الهيئات.

◄ خامساً - مشروع القرار

٣٨. أحاط مجلس الإدارة علماً باستعراض منتصف المدة لاستراتيجية التعاون الإنمائي لمنظمة العمل الدولية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥ وخطة تنفيذها الواردة في الوثيقة GB.347/POL/3، وطلب إلى المدير العام أن يراعي إرشادات مجلس الإدارة في المرحلة التالية من الاستراتيجية وخطة تنفيذها.

[٢٤] انظر: ILO, *Employment-Intensive Investment Programme (EIIP): Environmental and Social Safeguards Guidelines*, 2022.

الملحق

لمحة عامة عن التمويل الطوعي[1]

الشكل ١: موافقات التعاون الإنمائي من خارج الميزانية للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٢*

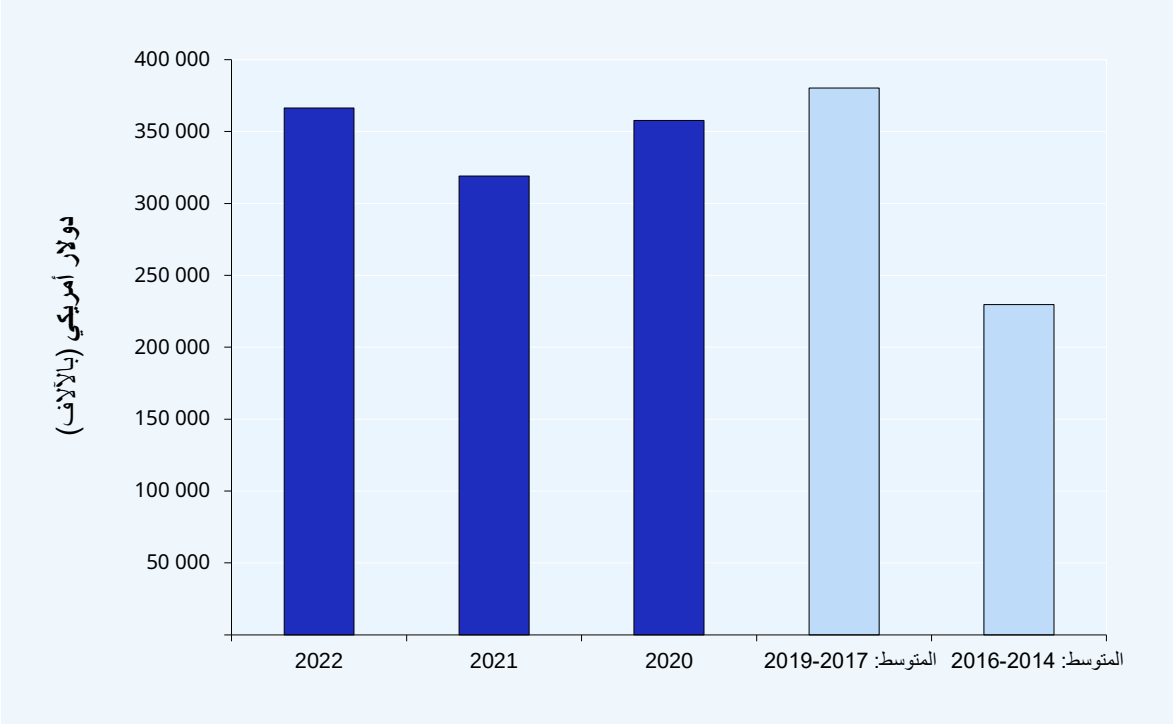

* تشير الموافقات إلى الأموال الجديدة التي تم حشدها على أساس السنة التي وقع فيها الشركاء الممولون اتفاقاً ما.

شركاء التمويل الطوعي حسب مبلغ المساهمة (التعاون الإنمائي من خارج الميزانية والحساب التكميلي للميزانية العادية) للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢

الشريك التمويلي	إجمالي المساهمات الطوعية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢ (بآلاف الدولارات الأمريكية)
المفوضية الأوروبية	184 077
الولايات المتحدة	132 052
الأمم المتحدة	116 297
ألمانيا	114 929
هولندا	59 785
النرويج	55 684
سويسرا	52 116
السويد	51 929

[1] بيانات عام ٢٠٢٢ هي بيانات أولية حتى ١٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٣.

الشريك التمويلي	إجمالي المساهمات الطوعية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢ (بآلاف الدولارات الأمريكية)
الجهات الفاعلة من القطاع الخاص/ الجهات الفاعلة غير الحكومية	49 554
تمويل التنمية المحلية*	42 568
اليابان	37 922
كندا	28 790
مؤسسات مالية دولية	20 554
بلجيكا (بما في ذلك فلاندرز)	20 212
جمهورية كوريا	17 897
الدانمرك	17 410
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	13 980
أستراليا	11 964
فرنسا	11 014
إيطاليا	7 957
لكسمبرغ	6 209
البرازيل	6 137
أيرلندا	5 278
نيوزيلندا	5 200
منظمات حكومية دولية أخرى	5 009
مساهمات تمويلية متعددة (مجمعة من شركاء تمويل ثنائيي ومتعددي الأطراف)	3 863
اسبانيا	3 650
فنلندا	3 233
الصين	3 000
البرتغال	2 872
النمسا	2 115
الكويت	1 000
بنما	981
الجمهورية التشيكية	89

* تمويل التنمية المحلية يشير إلى مساهمات الصناديق الاستئمانية المحلية، المعروفة أيضاً باسم التمويل الإنمائي المحلي.

◄ **الشكل ٢: موافقات التعاون الإنمائي من خارج الميزانية حسب مصدر التمويل، الفترة ٢٠١٤-٢٠٢٢**

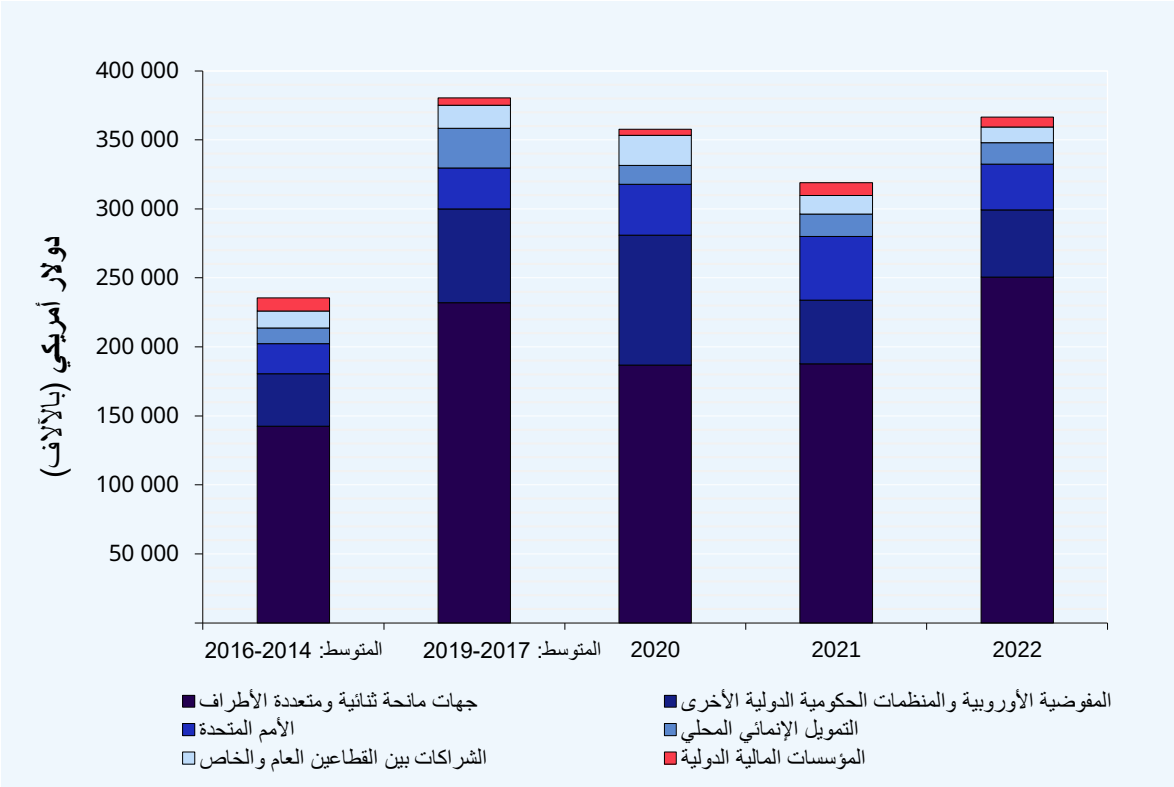

مساهمات الصناديق الاستئمانية المحلية معروفة أيضاً باسم التمويل الإنمائي المحلي.

◄ **الشكل ٣: موافقات التعاون الإنمائي من خارج الميزانية حسب الإقليم، الفترة ٢٠١٤-٢٠٢٢**

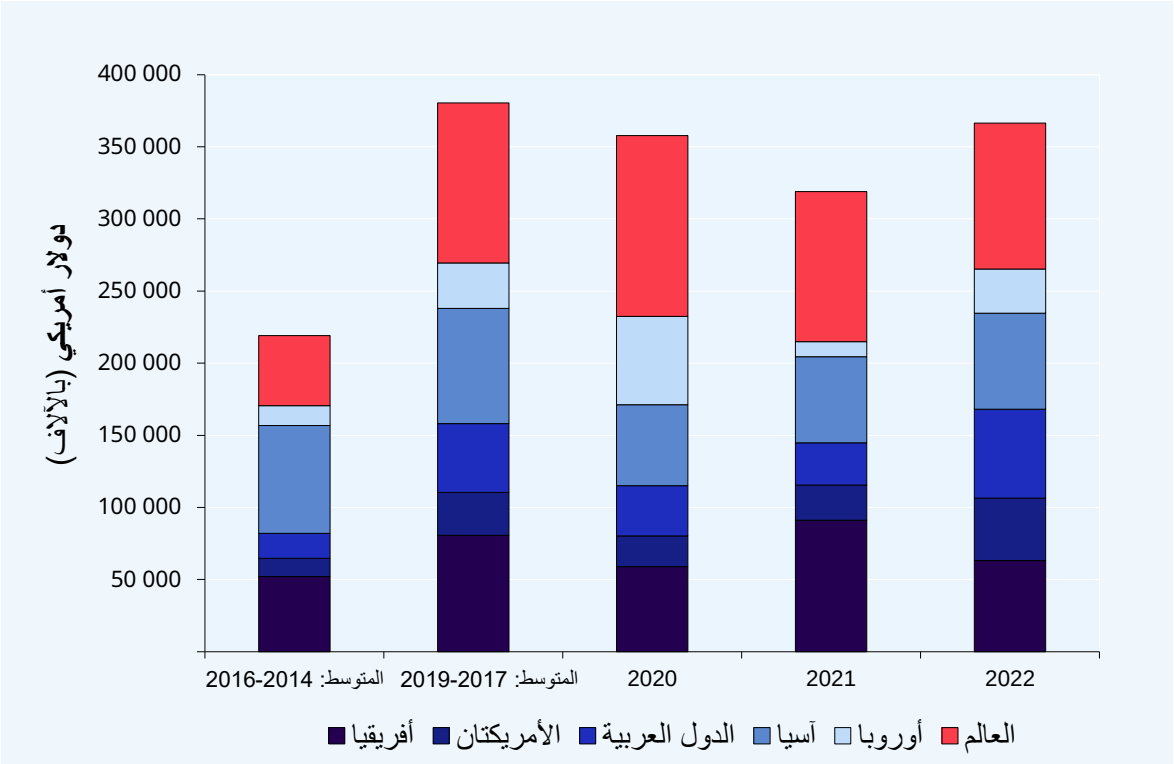

◄ الشكل ٤: موافقات التعاون الإنمائي من خارج الميزانية حسب الإقليم ومصدر التمويل، الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢

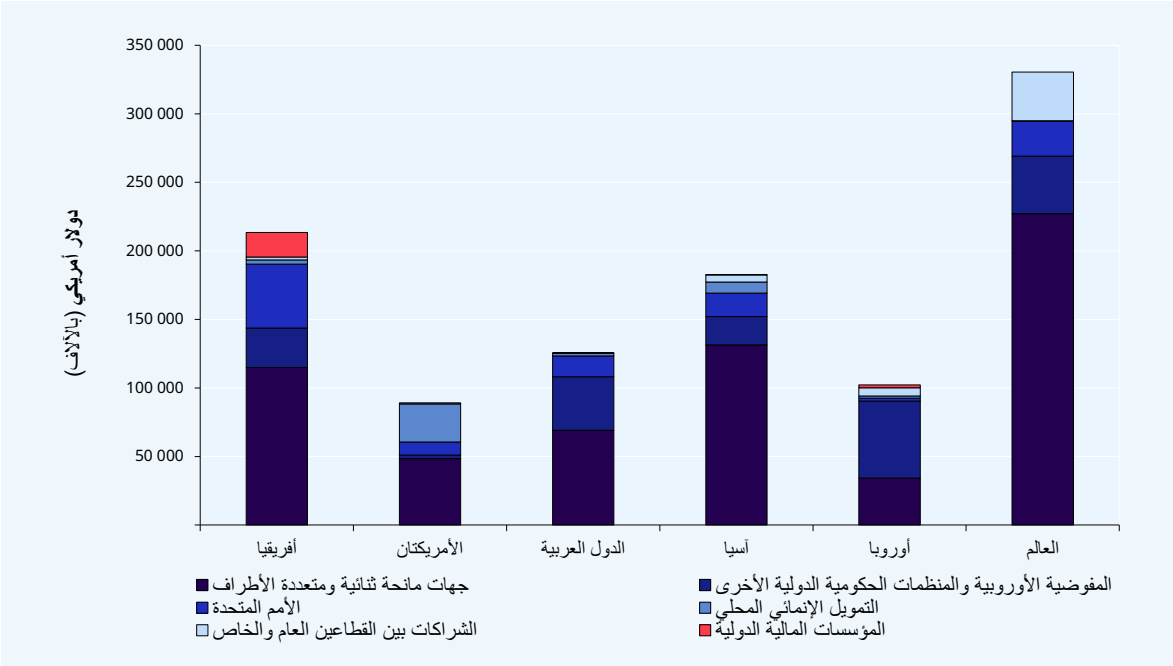

مساهمات الصناديق الاستئمانية المحلية معروفة أيضاً باسم التمويل الإنمائي المحلي.

◄ الشكل ٥: مجموع إنفاق المساهمات الطوعية (التعاون الإنمائي من خارج الميزانية والحساب التكميلي للميزانية العادية) حسب نتيجة البرنامج والميزانية، الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢

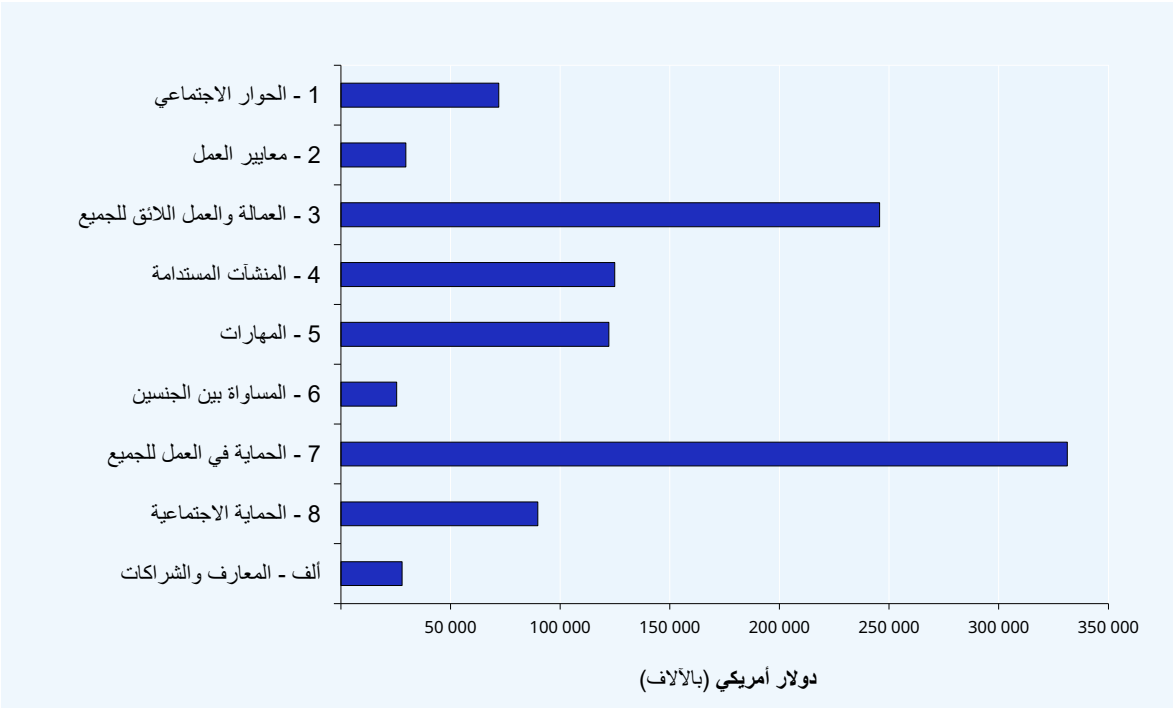

للحصول على مزيد من المعلومات حول حافظة التمويل الطوعي لمنظمة العمل الدولية، يرجى الرجوع إلى لوحة متابعة التعاون الإنمائي والموقع الإلكتروني لإدارة الشراكات والدعم الميداني.